موقف جريدة الأ هرام من التعليم الابتدائي والثانوي في مصر ١٩٨١-١٩٨٧

م .د. زينب جبار رحيمة
وزارة التربية / مديرية تربية الرصافة/٢
الايميل : Zainab- j- r @ yahoo .com

الملخص:

شهدت مصر في السنوات ١٩٨٠-١٩٨٧،تطورات ملحوظة في كافة أوجه الحياة الاجتماعية في مصر، لاسيما التعليم اذ اهتمت الحكومة المصرية بالتعليم ما قبل الجامعي المتمثل بالتعليم الابتدائي والاعدادي والثانوية العامة فضلاً عن التعليم المهني بكافة فروعه. إذ يعد التعليم واحداً من اهم مرتكزات التنمية الشاملة، لذلك حرصت الحكومة المصرية على تخصيص قدر ليس بقليل من ميزانيتها لإنفاقه على التعليم اذ يعد التعليم في مصر من اكثر القضايا المجتمعية المثيرة للجدل لانعكاساتها الاجتماعية ، لذا كان التعليم حجر الزاوية في برنامج التطوير الذي تبنته الحكومة المصرية، على الرغم من كل ما تملك من تطورات الا ان التعليم في مصر عانى من العديد من المشكلات، لاسيما مشكلة الأمية وتسرب التلاميذ من المدرسة، والتي تعد من أكبر العقبات في طريق التنمية ، ولا يمكن مواكبة التطور والحداثة دون القضاء على الأمية. إذ إنها ليست من اهم المشاكل التي تواجهها مصر، بل اخطرها وذلك يرجع الى الصورة الحضارية للمجتمع الذي تقاس به نسبة الأمية المتقدمة بين افراده.

الكلمات المفتاحية : (الأهرام - التعليم الابتدائي – التعليم الثانوي- التعليم الفني – الأمية)

Al-Ahram Newspaper's Position on Pre-university Education in Egypt

Abstract

In the years 1980-1987, Egypt witnessed remarkable developments in all aspects of social life in Egypt, especially in education, as the Egyptian government focused on pre-university education represented in primary, preparatory and secondary education, as well as vocational education in all its branches. As education is one of the most important pillars of comprehensive development, the Egyptian government is keen to allocate not a small amount of its budget to spend on education, as education in Egypt is one of the most controversial societal issues for its social repercussions, so education was the cornerstone of the development program that it adopted. The Egyptian education, despite all the developments it has now, in Egypt has suffered from many problems, especially the problem of illiteracy and students dropping out of school, which is one of the biggest obstacles in the way of development, and it is not possible to keep pace with development and modernity without eliminating illiteracy. The most important problems that Egypt faces, indeed the most dangerous, is due to the civilized image of the society in which the advanced illiteracy rate among its members is measured.

المقدمة:

يعد التعليم حقاً من حقوق الانسان الأساسية وهو غاية في ذاته واشباع حاجة يحتاج إليها الانسان ليمارس دوره في الحياة، فضلاً عن كونه صورة من صور التطور الاجتماعي لأي دولة من الدول، إذ يعد المعيار الذي يقاس به تقدم تلك الدولة، وهو عامل من العوامل المهمة لإزالة الفقر والجهل. وبما أن مصر احتلت مكانة مهمة في تاريخ الوطن العربي لما تتمتع به من مميزات جغرافية واقتصادية وحضارية، وإن هذا الثقل الحضاري انعكس بالإيجاب على مجمل مفاصل مصر الحديثة والمعاصرة ومنها مجال التعليم الذي شهد خلال المدة الممتدة من اكتوبر(تشرين الاول) ١٩٨١ الى أكتوبر ١٩٨٧ ، وهي نهاية الولاية الأولى لحكم الرئيس محمد حسني مبارك[١] تغييرات كبيرة، لذا سلّطت جريدة "الاهرام " الضوء على كل مايخص التعليم من قريب أو بعيد في صفحاتها خلال تلك المدة، وفيما يأتي عرض لأهم المراحل الاساسية في التعليم.

أولاً: التعليم الابتدائي:

بعد تولي الرئيس محمد حسني مبارك الحكم في تشرين الاول ١٩٨١ ورث تركة ثقيلة، لاسيما الاوضاع الداخلية لمصر التي كانت تعاني من خلل كبير وقد واجهتها الكثير من المشاكل والعقبات لاسيما التعليم لأنه يؤدي دوراً كبيراً في الحد من التخلف والفقر ويحقق رفاهية المجتمع، لذا أولت الحكومة المصرية اهتماماً كبيراً بالتعليم الاساسي ونظمته وفق قانون رقم ١٣٩ لسنة١٩٨١[٢]. إذ نص على أن " **التعليم قبل الجامعي يهدف الى تكوين الدارس تكويناً ثقافياً وعلمياً وقومياً**" أما مادته الثالثة فقد نصت على " **أن التعليم قبل الجامعي حق لجميع المواطنين في مدارس الدولة بالمجان ، ولا يجوز مطالبة التلاميذ برسوم مقابل ما يقدم لهم من خدمات تعليمية أو تربوية**"[٣] . فضلاً عن ذلك ، فإن القانون الجديد حدد سن التلاميذ الذين يحق لهم الدخول الى المدارس الابتدائية من(٦-٧) سنوات، ومدة الدراسة تكون من (٦-٩) سنوات[٤]. وجاء ذلك التغيير في سبيل تنفيذ خطة وزارة التربية والتعليم التي هدفت الوصول الى استيعاب كامل للطلاب قبل عام ١٩٨٥ ، إذا ما علمنا أن التعليم الابتدائي ضم ما يقارب من ٧٥٠ الف تلميذ للعام الدراسي ١٩٨٠-١٩٨١ ، كان منهم ٦٠% من الذكور و٤٠% من الإناث في سن الالزام وهي نسبة ضئيلة في ذلك الحين[٥].

ومن أجل القضاء على الفساد المستشر في قضية الكتب المنهجية قررت اللجنة التشريعية الوزارية بعد مناقشتها المستفيضة فرض غرامة لا تتجاوز ٥٠٠ جنيه على من يقوم ببيع الكتب المنهجية الـ مقررة في المدارس دون ترخيص من الجهة المختصة(٦).

وبما أن التربية الدينية تشكل العنصر الأساس في بناء الانسان وتقويم سلوكه وأخلاقه، فإن لجنة الشؤون الدينية في وزارة التربية والتعليم ناقشت تفاصيل هذا الموضوع في ٢٩ تشرين الثاني، وأكدت ضرورة ربط التعليم الديني بالحياة الاجتماعية المعاصرة، وعرض الموضوعات الدينية في الكتب المدرسية بأسلوب سهل ويسير مع عرض قصص القرآن الكريم على الاطفال بلغة بسيطة مصحوبة برسوم ملونة تساعد على فهم الطفل للمعنى المطلوب وجذب اهتمامه(٧).

أما ما يخص المدارس الخاصة فقد شغلت حيزاً كبيراً من مقالات جريدة "الأهرام" إذ طالبت من المدارس الخاصة أن تضع كل مدرسة لائحة داخلية بنظام سير العمل بها ومناهجها واداراتها وفئات المصروفات المدرسية، إذ لا تزيد أرباح المدرسة على ١٠% من ايرادات المصروفات. وبينت " الأهرام" أن المدارس الخاصة يجب أن تسير وفق خطط ومناهج المدارس الرسمية الى جانب التوسع في اللغات الاجنبية(٨).

وحرصاً منها على الارتقاء بواقع التعليم، حذّرت " الأ هرام" من التهاون بقضية التعليم الابتدائي الذي عدته أساس القاعدة التعليمية في مصر، وأنه أصبح في خطر، بعد أن لاحظت الفروق الاساسية بين معلم الابتدائي خريج دور المعلمين ومعلم خريج كليات التربية. وقالت :" إن الكم التربوي لدى معلم المرحلة الابتدائية غير كاف ، ومن ثم ستكون هناك فجوة كبيرة بين تعليم الصغير الذي يحتاج الى الاساليب التربوية وبين الطالب الذي تعلم على يد خريجي كليات التربية". لذلك وضعت " الاهرام" مقترحات تضمنت وضع برنامج خاص في الإعداد التربوي لمهنة التدريس في كليات العلوم والآداب، وإلغاء دور المعلمين والمعلمات وتوجيه كل الجهود لتدعيم كليات التربية وزيادة عددها من أجل رفع مستويات المعلمين الثقافية والمهنية(٩).

عادت " الأ هرام" مرة أخرى الى موضوع المدارس الخاصة وقالت:" لوحظ في المدة الاخيرة إ شغال كثير من المدرسين بالمدارس الخاصة دون المستوى التربو ي المطلوب الأمر الذي دعا مجلس نقابة المعلمين الى وضع ضوابط لتنظيم عمل المدرسين بهذه المدارس، والعودة الى العمل

بنظام مكاتب الـ عمل التابعة للنقابات الفرعية والتي يحيل بها الراغبون في العمل بالمدارس الخاصة وتتولى ترشيحهم وفقاً لاحتياجات المدارس(١٠).

بعد ذلك نشرت" الأهرام" بعض التعديلات التي أدخلتها النقابة العامة للخدمات التعليمية على مشروع القرار الوزاري الذي أ عدته وزارة التربية للعاملين في المدارس الخاصة منها، أن تكون مدة الاختبار للعامل بالمدرسة الخاصة التي تطبق نظام المصروفات ٦ أشهر من بداية العقد ولا تزيد على عام، وفصل العامل الذي حصل على تقديرين في سنتين متتاليتين بدرجة ضعيف مع حفظ حقه في المعاش والمكافأة(١١).

وخلال استعداد وزارة التربية والتعليم للعام الدراسي ١٩٨٢-١٩٨٣ ، نقلت " الأهرام تلك الاستعدادات المتمثلة بتوزيع ١٧٨ مليون كراسة بالمجان، وخصصت ١٦ مليون جنيه لتوفير احتياجات المدارس من التجهيزات التعليمية لأعمال الترميم والصيانة، فضلاً عن تطوير المناهج الدراسية، وتعديل أسلوب تقدير درجات أعمال السنة لتلاميذ الصف السادس من التعليم الاساس(١٢).

كانت المؤسسات التربوية في مصر حريصة على محاولة الدمج بين التراث والحداثة، وقد عرجت" الأهرام" على هذا الموضوع في إحدى مقالاتها مشيرة الى ضرورة العودة الى مدارس زمان ووصفته بالأمر الصعب، ولكن هذا لا يعني عدم مواكبة التطور والحداثة ولكن كيف كانت المدرسة تعد جيلاً يحمل الأمانة في هذا الوطن، مدرسة تقوم على التقارب والتفهم بين المعلم والتلاميذ فيعرف مشاكلهم وحياتهم وآثار كل ذلك على دراستهم ليستطيع إعداد جيل سليم غير معقد ، فضلاً عن احترام وتقديس لمهنة المعلم(١٣).

وبدافع الحرص على صحة التلاميذ، طالبت" الأهرام" من وزارة التربية والتعليم متابعة أ سلوب تغذية التلاميذ بصورة جادة. والتأكد على سلامة التغذية وذلك بالتعاون مع المسؤولين بالصحة المدرسية(١٤).

بعد ذلك لاحظت " الأهرام" أن وزارة التربية والتعليم رفضت تخفيض سن القبول في المدارس الابتدائية الى ٥ سنوات و٩ أشهر معللة بأن الكثافة الطلابية بلغت ٧٠ تلميذاً للفصل الواحد. فضلاً عن أن هناك عدداً كبيراً من المدارس عبارة عن شقق مؤجرة وفيلات فيها حجرات ضيقة يتكدس فيها التلاميذ(١٥).

تابعت " الأهرام" موضوع الاختبارات الشهرية لتلاميذ جميع المراحل، والتأكد من جدية نظام مجموعات التقوية للطلاب المحتاجين اليها، كما بحثت إمكانية الاستفادة من اجتماعات مجلس الاباء بالمدارس في تعريف أولياء أمور التلاميذ بالمناهج الدراسية الجديدة التي يدرسها ابناؤهم(١٦).

ينبغي الاشارة هنا، إلى أن جريدة " الأهرام" كانت تسلط الضوء بين الحين والآخر على طرح معالجات آنية وواقعية لمعالجة الثغرات التي تطرأ على العملية التربوية، ومنها على سبيل المثال ظاهرة التدريس الخصوصي، إذ اقترحت تنظيم فصول للمذاكرة من غير أوقات الدراسة تحت إ شراف هيئات التدريس وذلك لتعريفهم بالأسلوب الامثل للاستذكار دون أي مقابل مادي على أن تقوم الوزارة بتخصيص مكافآت مالية للهيئات التدريسية(١٧).

من اللافت للنظر حقاً، أن الامتحانات ظلت العقبة الاساسية في طريق التعليم الابتدائي، لذا تابعت" الاهرام" موضوع نظام الامتحانات الذي وضعته وزارة التربية والمتمثل بـ٦٠% من النهاية العظمى لدرجة مادة الامتحان آخر العام، الذي يجري تحريرياً و٤٠% للاختبارات الشهرية والتدريب العملي، وتوزع على أساس ٢٨% للاختبارات الشهرية و٨% للاختبارات الشفهية والاعمال المنزلية و٤% للسلوك والانشطة المصاحبة للمادة(١٨).

بعد ذلك نقلت "الأهرام" الندوة التي اقيمت بشأن التعليم ، إذ طالبت بترشيد مجانية التعليم لضرورة تقتضيه ظروف المجتمع على وفق ا لمتغيرات الحديثة التي طرأت عليه اجتماعياً واقتصادياً وصحياً مبينة أن المجتمع اختلف تماماً عما كان في السابق(١٩).

وفي الواقع كانت القيادة المصرية حريصة على النهوض بواقع التربية والتعليم في البلاد، ويمكن أن نلمس ذلك من خلال دعوة الرئيس مبارك في كلمته التي وجهها الى المعلمين في عيدهم في الثالث من آذار الى المزيد من الجهد لاستيعاب جميع الملزمين وتحديث التعليم والتركيز على الكيف والمضمون وقال:" إن هذه مهمة المعلمين التي تطوق بها مصر اعناقهم باعتبارهم أهم خطوات تطوير الحياة على ارض مصر". كما أكّد الرئيس إن التعليم حق من الحقوق التي حرصت الدولة على توفيرها لكل مواطن باعتباره المدخل الرئيس لتحقيق مقومات الشخصية للإنسان المصري وكرامته وتمكينه من استيعاب ألوان المعرفة الانسانية وصنع التقدم(٢٠).

ومن الامور التي كانت تعالجها " الأهرام" وتثيرها على صفحاتها قضية التأخير في توزيع الكتب المدرسية، إذ ذكرت في إحدى المناسبات" أن الكتب المدرسية لاتزال تحت الطبع، ومن

المفروض أن تستلم المدارس في كل مصر هذه الكتب مع بداية أول يوم دراسي ،ولكن، يبدو أن هذه الكتب لن ترى النور في العام الدراسي ١٩٨٢/١٩٨٣. وبعد ذلك نقلت " الاهرام" آراء أصحاب المطابع الذين أرجعوا السبب في ذلك الى منع الورق المستورد واستبداله بنوع الورق المحلي الذي لا يمثل نوعية صالحة لطباعة الكتاب المدرسي بشكل لائق. ونظراً لرداء ة الورق أعادت بعض الكتب المسندة إ ليها حرصاً على سمعتها الطباعية في السوق(٢١).

وعلى الغرار نفسه، اشادت " الأهرام" بموضوع صرف الحوافز للمدارس التي حققّت أعلى نسب نجاح في الشهادات العامة والتي تبلغ قيمتها ٢,٥ مليون جنيه التي يتم صرفها لهيئات التدريس والعاملين بالمدرسة، والتي تتضمن منح كل من المدارس الخمسة الاولى على مستوى الجمهورية في كل الشهادات العامة(٢٢).

ناقشت "الاهرام"، قضية إدخال الحاسوب ضمن المناهج الدراسية، وتساءلت الجريدة عن سبب تشاؤم البعض الذي رأى في ادخال الحاسب الالي تجاوزاً لقدرات إدارة المدارس والتلاميذ من النواحي الادارية والفنية وتخوفهم من أن يخلق الحاسب الآلي روحاً عدائية لدى الصغار وذلك لتركيزه في الالعاب الالكترونية ومع هذه النظرة المفعمة بالتشاؤم تبدو أن هناك احتمالات عديدة يمكن أن يستفيد منها المجتمع المصري، وهي أن دخول الحاسب الآلي الى المدارس ربما يكون الحل لكثير من أوجه القصور من حيث قدرته الهائلة على التعليم العلاجي والامكانات التي يتيحها لمحاكاة التجارب المعملية والعملية لتعويض النقص في وسائل التعليم(٢٣).

نقلت "الأهرام" ماأكده وزير التربية والتعليم بأن ما يحدث من أخطاء في العملية التعليمية لا ينبغي أن يجر المسؤولين عن التعليم الى اخطاء أخرى بسبب زيادة كثافة الفصول، وتشغيل المدارس ثلاث مدد ، بل يجب إنشاء مؤسسة للأبنية التعليمية وبنظام يتفق مع الحكم الذي تعيشه مصر في ظل اللامركزية، أو تقوم الوزارة بطرح المباني على مناقصات عامة للشركات، كما أعلن الاستمرار في تجربة اليوم الكامل وأمر بإعطاء أجر الحصة الاضافية للمدرسين المشرفين على الأنشطة(٢٤).

وفي عددها الصادر في ١٦ كانون الاول نقلت " الأهرام" قرار اللجنة العليا لمكافحة الامراض المعدية برئاسة صبري زكي وزير الصحة (٣ كانون الاول ١٩٨٢-٤ أيلول ١٩٨٥) للبدء في الحملة القومية لتطعيم التلاميذ في المدارس الابتدائية ضد الالتهاب السحائي الذي انتشر في فصل الشتاء(٢٥).

كما أكدت "الأهرام " أن القصد من الدرس الخصوصي ليس التعلم، بل النجاح في الامتحان لان الامتحانات تحكمها أنماط الاسئلة وأنماط الاجابات المعروفة والمطلوب من التلاميذ أن يثبت أنه أجاد المذاكرة ، وأن هم المدرس أن يبرز سبب لجوء التلميذ اليه وأن يكفل نجاحه في الامتحان، أي بمعنى أن الطالب لايتطلع الى العلم بقدر ما يتطلع للحصول على الشهادة(٢٦).

واصل الرئيس حسني مبارك في كل عام الاشادة بدور المعلم في عيده إذ قال:" ان المعلم دعامة أساسية من دعامات تأصيل البناء الديمقراطي عن طريق التربية والتعليم، وان رسالته الاولى هي التوجيه والتربية لنشوء سلاحه الخلق القويم ودرعه الايمان العميق واسلوب الفكر الصحيح القائم على العلم المستنير، وأن مصر ستظل مدينة للمعلم تقديراً منها لدوره في رعاية أبنائنا ليصبحوا أعمدة الوطن"(٢٧).

من جانب آخر ذكرت "الأهرام" أن موارد الدولة وإمكاناتها تظل عاجزة عن ملاحقة ما تحتاجه مصر للارتقاء بالتعليم وحل أزمة المدارس، لذا اعلنت إن خطة الوزارة في السنوات القادمة تتضمن العودة الى نظام يوم دراسي كامل، وإلغاء نظام المدد المعمول به، الى جانب حل مشاكل المعلمين إذا تم وضع برنامج زمني لتوفير احتياجات المعلم من هيئات تدريسية في مختلف الاختصاصات وصرف مكآفات للمعلمين(٢٨).

فضلاً عن ذلك بحثت" الأهرام" موضوع التبرعات لبناء المدارس عندما ذكرت أن أخطر ما تواجه المسألة التعليمية إ نعدام الثقة في قضية التبرعات من قبل الاهالي المتبرعين، لاسيما أن الناس لهم كل الحق أو بعضه في سوء الظن بعد ضياع الكثير من الاموال المتبرعة للعديد من المشاريع(٢٩).

كما طالب المركز القومي للبحوث التربوية في تقرير حول مجانية التعليم بضرورة ترشيد المجانية لتخفيف العبء على ميزانية الدولة التي بلغت تكلفتها في ميزانية ١٩٨٥ ما يقارب ١٠٣٠ مليون جنيه وذلك باتخاذ الاجراءات التي تتعلق بإعادة العام الدراسي إذ يتحمل الطالب الراسب نصف تكاليف العملية التعليمية في حالة الاعادة(٣٠).

وتقديراً لأهمية المعلم في العملية التربوية وإ يماناً بالدور الذي يقوم به في المجتمع، طالب وزير التربية ونقيب المعلمين من مديري المديريات في المحافظات كافة تشكيل لجان دائمة بعيد المعلم واختيار المعلمين المثاليين. وقد وضعت النقابة شروطاً في المعلمين المثاليين من أهمها: أن

تكون قد مضت خمس سنوات على الاقل على تـ خرج المعلم المرشح مثالياً، مع التأكد على أنه لم تقع عليه أية عقوبات أثناء خدمته(٣١).

فضلاً عن ظاهرة التدريس الخصوصي فقد عالجت" الأهرام" مشكلة الغش في الامتحانات، بعدما أصدرت وزارة التربية قرار إلغاء امتحان الطالب إذا غش أو حاول الغش أو عاون عليه، وإذا خالف اللوائح والتعليمات الصادرة في شأن الامتحانات ومن بينها تمزيق كراسة الاجابة أو إخفاؤها أو الهروب بها، أو القيام بعمل من شأنه الاخلال بنظام الامتحان وحرمته كالشغب والضوضاء أو الاعتداء بالقول أو بالفعل على أحد القائمين بأعمال الامتحانات سواء أكان ذلك داخل اللجنة أم خارجها(٣٢).

كما نبهت" الأهرام" على قيام وزارة التربية بحل ٩٠% من مشاكل المعلمين لاسيما الترقيات أو التسكين وتعديل بعض القرارات بما يحقق ذلك زيادة الحوافز والمكافآت(٣٣).

عادت " الأ هرام" مرة أخرى الى موضوع مجانية التعليم وقالت من وجهة نظرها إن مجانية التعليم أصبحت من أخطر مسؤوليات الدولة ومن أهم حقوق الأفراد. ولكن لا ينبغي المبالغة فمجانية التعليم ليست سوى وسيلة لهدف هو التعليم، والأكثر أهمية وخطورة هو الزامية التعليم. وإن نجاح الدول يقاس بالدرجة الاولى بمستوى التعليم فيها ودرجته وعدالته ولا تعدو أن تكون المجانية وسيلة لضمان انتشار التعليم وعدم التمييز بسبب القدرة المالية. ولكن لا ينبغي بحال من الاحوال أن نخلط بين الوسائل والأهداف. التعليم هو الهدف، والمجانية وسيلة ، وهي لـ يست الوسيلة الوحيدة ولا دائماً لأكثر كفاءة. وأنه لا يتعارض مع حقوق الافراد ومسؤولية الدولة أن يلزم القادرون بتحمل تكاليف تعليمهم وربما المساهمة في تعليم غيرهم. وأخيراً بينت" الاهرام" إذا كانت مسؤولية الدولة مقصورة على توفير التعليم الخاص فإن من واجبها أن تضع الشروط والمواصفات اللازمة لضمان مستوى التعليم وتقييم الدرجات العلمية ووضع الضوابط والقواعد الضرورية لممارسة المهن والوظائف التي تحتاج الى درجات معينة من التأهيل الفني والمهني(٣٤).

وبغية الوصول الى نتائج مثمرة ، كانت وزارة التربية دؤوبة في مجال إدامة حلقة التواصل مع أهالي الطلبة وعقد مجالس دورية لهذا الشان من أجل رفع كفاءة العملية التربوية والتعليمية لمواكبة التغييرات التي تطرأ على المجتمع، وتشجيع الجهود الذاتية للمواطنين للإسهام في دعم

التعليم ورعاية الفئات الخاصة من الطلاب سواء أكانوا المعوقين والموهوبين، وتهيئة الجو المناسب لصقل قدراتهم وامكاناتهم في ضوء الاتجاهات العلمية والتربوية(٣٥).

يتبين من ذلك أن وزارة التربية كانت تولي التعليم الخاص عنايتها لأنه لا يجوز أن يكون التعليم الخاص سلعة للمتاجرة وتحقيق الربح السريع، كما أن الوزارة لها اليد الطولى على التعليم الخاص الذي يجب إلا يكون حكراً على طبقة دون أخرى. وأن المجلس الاعلى للتعليم سيعود لمزاولة نشاطه بعد توقفه عن العمل سنوات عدة وذلك ليكون القرار مشتركاً مع المجلس إذ لا توجد مصالح شخصية وإنما الهدف سيكون تطوير التعليم الذي يجب أن ينقلنا من دولة تعيش على موارد الى دولة منتجه(٣٦).

بعد ذلك نبهت وزارة التربية أن الدولة لن تسمح تحت أي ظرف من الظروف بأن يكون ميدان التعليم مجالاً للاستثمار واعمال التجارة وأن المدارس الخاصة تخضع بصورة جادة لرقابة الوزارة وأجهزتها. وأضافت الوزارة أن كثيراً من الجهود الذاتية تنكبت عن الطريق وبدأت تتجه الى الاستغلال إذ ظهرت أخيراً تحت مسميات متعددة، منها مسمى الشركات المساهمة التي تصور البعض أنها وسيلة لكي تصبح صاحبة مدارس وأكّدت الوزارة أنها لو فتحت باب الاكتتاب لإنشاء الشركات المساهمة في مجال التعليم فإننا بذلك نعلن القضاء على التعليم المجاني، لأنه يمكن أن يكون السهم رخيص الثمن والشركة بطبيعتها تسعى الى المساهمة لكي يكون التعليم أداة للهدم بدلاً من أن يكون أداة للبناء(٣٧).

ورغبة في إ جراء تحديثات عصرية على التربية أعدت الوزارة خطتين لتطوير التعليم وإ حداث تغيير جذري في مساره، وصرف مكافآت مالية للمعلمين، وتخصيص ٢٥ درجة وظيفية " مدير عام" لمعلمي الابتدائية وإعطائهم منصب الترقي، وتنفيذ مشروع الفديوكاسيت لتسجيل الدروس والاسئلة وعرضها على التلاميذ في مجموعات تقوية مجانية للحد من الدروس الخصوصية(٣٨). فضلا عن التعاون مع الشركات الصناعية في مصر وبريطانيا لإنتاج الحاسبات الالكترونية المستعملة للأغراض التعليمية في مصر، ورحب وزير التربية بالكفاءات الأجنبية الداعية في استثمار اموالها في مصر والعمل جنباً الى جنب مع المصانع المصرية، وأضاف الوزير أن البدء في تدريس الكومبيوتر في المدارس المصرية اعتبار من العام الدراسي ١٩٨٩-١٩٩٠(٣٩).

أكدّت جريدة " الأهرام" في عددها الصادر في ٧ آب ١٩٨٧ ، أنه على مدى السنوات الخمس الأخيرة ١٩٨٢/١٩٨٣-١٩٨٦/١٩٨٧ تم الانفاق على التعليم مايقارب ٧٦٦ مليون جنيه وهو أنفاق استثم اري بالدرجة الاولى لا خدمي، وخصص التعليم في الخطة الجديدة ١٩٨٧-١٩٨٩/١٩٩١/١٩٩٢ مبلغ مليار و٦٦٦ مليون جنيه وهذه الاستثمارات الضخمة بخلاف الانفاق الجاري أي إنها أموال تذهب الى بناء مدارس وجامعات ومعامل تكنولوجيا، وكل استثمار له هدف وعائد وهدف الاستثمارات تحويل(قوة العمل) باعتبارها أحد عناصر الانتاج كرأس المال والأرض الى قوة منتجة، والعائد هو زيادة الانتاج وعنصر العمل في مجموعة عوامل الانتاج هو أهمها لأنه الذي يخطط وينسق وينتج التكنولوجيا لاستعمال عناصر الانتاج الأخرى وهو ما يعني أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية تبدأ بالتعليم. ويصبح التعليم أحد الوسائل لتنفيذ خطة التنمية. وأخيراً بينت" الأ هرام" أمرين أولهما: أن يكون هدف العملية التعليمية اجتماعياً، وثانياً أن يكون هدفا إنتاجياً فالتعليم غير محو الأمية فالأخير شأنه شأن الدعم لابد أن تتحمل الدولة تكاليفه لأنه حق الجميع أما التعليم فالاستثمارات الموجهة له لابد أن ترتبط بالعملية الانتاجية(٤٠)، ولذلك أعلن أحمد فتحي سرور وزير التعليم (١٩٨٦-١٩٩٠) أنه سيتم تحقيق انضباط كامل داخل المدارس والادارات التعليمية ابتداء من العام الدراسي ١٩٨٧-١٩٨٨ لانتظام اليوم الدراسي وضمان أكبر قدر من الجدية في سير العملية التعليمية، ويتم بحث تنفيذ مشروع مشترك مع الصين لحل مشكلة أبنية المدارس والقضاء على ظاهرة تكدس التلاميذ في الفصول نهائياً، كما يتم تنفيذ حملة لمحاربة مختلف صور الفساد في قطاع التعليم الخاص(٤١).

يتضح مما سبق أنه على الرغم مما شهده قطاع التعليم الابتدائي في مصر أبان ١٩٨١-١٩٨٧ من تطورات واضحة، أهمها تزايد عدد الطلبة والقضاء على ظاهرة الدروس الخصوصية ولو بشكل نسبي، إلا أنه شهدت ظهور مشكلات عنه، أهمها ظاهرة التعليم الخاص وتآكل دخول المعلمين بفعل ظاهرة التضخم.

ثانياً: التعليم الثانوي:

شهد التعليم الثانوي خلال المدة ١٩٧١-١٩٨٧ معدلاً سنوياً مرتفعاً للنمو، إذ كان العدد الكلي للطلاب في العام الدراسي ١٩٧١-١٩٧٢ بحدود ٦٠٢٣١ طالباً وطالبة، وفي عام ١٩٨٠-١٩٨١ وصل ما يقارب ١١٠٧٢٣٣ وارتفع العدد في عام ١٩٨٧ الى ١٤٨٤٤٢٤ طالب وطالبة (٤٢).

أرجعت"الأهرام" الزيادة في عدد طلاب الثانوي إلى التوسع المتزايد في التعليم الاساسي والتطبيق الاوسع لمبدأ تحقيق ديمقراطية التعليم وتكافؤ ا لفرص التعليمية ولإصدار قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ ، الذي سمح بإطالة مدة التعليم الالزامي حتى نهاية المرحلة الاعدادية إطلاق اسم التعليم الاساسي على المرحلتين الاعدادية والابتدائية، أما مرحلة الثانوية فهي تشمل المرحلة الاعدادية وتتضمن الدراسة بها مدة ثلاث سنوات ومرحلة الثانوية العامة والتي تتضمن دراستها هي الاخرى ثلاث سنوات وتهدف مرحلة التعليم الثانوي الى إعداد الطلاب للحياة الجامعية(٤٣).

تضمنت الخطة العشرية الخاصة بالمدة ١٩٧١/١٩٧٢-١٩٨١-١٩٨٢ الى إنشاء المدارس الثانوية العامة وهدفت إلى التوسع من خلال توفير الاماكن في المدارس بغية تطوير التعليم الثانوي لكي تستوعب ٦٥% من عدد الناجحين من الدراسة الاعدادية الى جانب توفير المباني المدرسية الملائمة (٤٤).

فضلاً عن ذلك صرح مصطفى كمال حلمي ١٩٧٦-١٩٨٤ وزير التربية والتعليم أن الشهادة الاعدادية بـ اقية وذلك لأن تطبيق التعليم الاساسي يكون تدريجياً، فقد بدأ عام ١٩٨١ بالصف الخامس والسادس الابتدائي، وفي عام ١٩٨٢ ينتقل التطوير الى الصف الاول الإعدادي ثم تدريجياً في العام الذي يليه وبذلك تبقى الشهادة الإعدادية كما هي على مدى ثلاث سنوات(٤٥).

من المفيد أن نذكر هنا، أن وزير التربية والتعليم أصدر قراراً بمواصفات المدارس الخاصة بمصروفاتها، بأن تضع كل مدرسة لائحة داخلية بنظام سير العمل بها ومناهجها وإدارتها وفئات المصروفات المدرسية إذ لا تزيد ارباح المدرسة على ١٠% من إيرادات المصروفات ويجب أن تعلن المدرسة لأو لياء أمور طلابها قبل بداية العام الدراسي بوقت كاف وبطريقة واضحة ببيان المصروفات المدرسية ورسم النشاط واشتراكات الخدمات، وحددت " الأهرام" مواصفات المدرسة الخاصة التي يجب أن تسير وفق خطط ومناهج المدارس الرسمية الى جانب التوسع في اللغات الأجنبية، ويشترط للترخيص بفتح مدرسة أن يكون موقعها سهل المواصلات، ويجوز للمديرية التعليمية المختصة أن تجمع في المدرسة بين مرحلتين تعليميتين أو أكثر. ولا يجوز أن يطلق على المدرسة الخاصة أسم جامعة أو معهد إلا بقرار من المحافظ، كما يحظر أن يتضمن اسم المدرسة ما يشعر بأنها خاصة لفئة أو طائفة أو توصف بالنموذجية(٤٦).

فضلا عن ذلك، نشرت " الاهرام" نسب النجاح في العاصمة القاهرة في الثانوية العامة للعام ١٩٨٢ ، إذ بلغت ٦٢،% للقسمين الادبي والعلمي إذ تقدم للامتحان ٢٣٩٨٣٧ طالب وطالبة نجح منهم ١٤٣٥٥٠، من شعبة العلوم ٥٣٢٥٠ ومن شعبة الرياضيات ٣٦٨٢٠ ومن

القسم الادبي ٥٣٣٨٠[٤٧]. وفي اليوم التالي نقلت " الاهرام " نسب نجاح الثانوية العامة. إذ بلغت في القسم الادبي ٦٢,٩٦% وفي القسم العلمي علوم بلغت ٥٠,٢٥% وعملي رياضة ٤٢,٥٦% [٤٨].

من جانب آخر شغلت المناهج الدراسية للمرحلة الثانوية حيزاً كبيراً في صفحات جريدة " الأهرام" إذ قالت: تـ م الاعداد للمناهج الثانوية العامة والتي ستطبق ابتداء من العام الدراسي ١٩٨٣-١٩٨٤ ، بعد عرضها على المجلس الاعلى للتعليم ، وحددت هذه المناهج دروس اللغات والمواد الاساسية في شعبتي العلوم والآداب، وأدخلت دراسات في الرياضة في شعبة الآداب بقدر يسمح للطالب بالدراسة في الكليات التي تتطلب الدراسة الادبية والرياضية[٤٩].

وهنا لابد من ذكر، أن الأهرام كانت حريصة على مناقشة الموضوعات التي من شأنها معالجة سلبيات التعليم، فبعد أن لاحظت " الأهرام" تدني نسب النجاح في الثانوية العامة في مصر عموماً وفي الفيوم خاصة، قامت" الأهرام" بدورها بنقل خبر مناقشة مجلس الشعب لهبوط نسب النجاح التي وصلت الى ٣٠% ، بعد أن كانت منذ ثلاث سنوات ٩٠% ، ونشرت وجهات نظر أعضاء المجلس الذين رجح بعضهم سبب التدني الى ضعف المدرسين غير التربويين، ونقص الكتب المدرسية لمدة طويلة من العام الدراسي أما البعض الآخر فقد ارجع الاسباب الى أن المدرسين منغمسين في الدروس الخصوصية ليل نهار، ثم يأتي الى المدرسة محطم الاعصاب، لذا طالبت " الأهرام" بعلاج تلك المشكلة. أما البعض الآخر فقد رجح الى أن اغلب التلاميذ في الفصول الثانوية هم من قرى نائية ونتيجة لسوء المواصلات أدت الى تخلفهم عن الدروس. في حين البعض الآخر من المدارس الاعدادية الملحق بها فصول ثانوية تعمل مدتين مما أثر على سير العملية التعليمية وهبوط نتائجها[٥٠].

وبناء على ذلك، حددت "الأهرام" مشكلة التعليم الرئيسة هي عدم وجود تخطيط مستقبلي، لذا تم وضع خطة مستقبلية للتعليم حتى عام ٢٠٠٠ روعيت في متطلباتها وفقاً لظروف مصر، وأشارت " الاهرام" بضرورة النظر الى مشكلة التعليم بمنظور واقعي لأنه من العدالة فرض رسم قيد على الراسبين، مع ضرورة الاهتمام بالمعلم وتخصيص يوم عمل للطالب حتى تظهر في سلوكياته كما تفعل بعض الدول المتحضرة[٥١].

ومن أجل إنجاح هذه الفكرة اجتمع مجلس وكلاء وزارة التربية والتعليم، وأخذوا على عاتقهم إعداد تقارير متابعة دورية كل ثلاثة أشهر تتضمن الايجابيات والسلبيات والاقتراحات التي تكفل

رفع كفاءة جهاز التعليم، وذلك من خلال الاهتمام بتدريب المدرسين وتأهيلهم وتطويرهم وتطوير وسائل التعليم والامتحانات ومجموعات التقوية والاهتمام بمناهج الكتب المدرسية(٥٢).

من جانب آخر أثارت "الأهرام" قضية مجانية التعليم في عددها الصادر في ٧ كانون الثاني ١٩٨٣ ، مؤكدة أن لا مساس بهذا الحق، وكل مواطن مخلص لهذا البلد لا يستطيع أن يمس هذا الحق الذي كفله الدستور، وذكرت" الاهرام" أن ميزانية التعليم في مصر منذ ٣٠ عاماً لا تتعدى الخمسين مليون جنيه شاملة كل المراحل، وكان عدد الطلاب يصل الى المليون بين ٣٠ مليوناً من السكان ولكن في العام ١٩٨٣ طفرت الميزانية الى ما يزيد على الالف مليون جنيه ووصل عدد الطلاب الى ما يقارب تسعة ملايين في الوقت الذي نجد فيه أن معدل الانجاب وازدياد رقعة السكان يعطي إشارة خطرة بإن عدد المواطنين في مصر سيصل في عام ٢٠٠٠ الى ٨٠ مليوناً. تساءلت " الأهرام" كم يحتاج هؤلاء من المال والبشر لمواجهة خدمة اساسية ومهمة لتعليم ابنائهم(٥٣)

وبعد ايام عادت " الأ هرام" مرة ثانية لموضوع مجانية التعليم ، إذ أكّدت أن من أخطر العيوب التمسك بشعارات معروفة بعدم تنفيذها وإ نها أصبحت مجرد كلام على ورق أسقطته منذ زمن ممارسات المجتمع المصري، وما حدث فيه من تغيرات سواء كانت اجتماعية أم اقتصادية، وإن مجانية التعليم هي مجرد سراب خادع إذ إن كل اسرة تدفع مئات الجنيهات على الدروس الخصوصية وكل اهتمام المدرس التحول من المدرسة الى الدروس الخصوصية التي اصبحت تمثل له الدخل الاساسي الذي يمكنه من مواجهة الحياة الصعبة، وأخيراً طالبت " الاهرام" أن نكون واقعيين ونواجه مشكلة مجانية التعليم ولا داعي للمكابرة وأن تتم دراسة واقعية لمشكلة التعليم في مصر مع اعادة النظر في التعليم المدعم، وإجراء تقويم شامل للبرامج والمناهج واسلوب التعليم(٥٤).

كما أتحفتنا " الأهرام" في عددها الصادر في ١٦ كانون الثاني ١٩٨٤ بهذه الكلمات الرائعة:" كانت مادة حسن السير والسلوك والمواظبة في الماضي مادة نجاح أو سقوط والراسب في هذه المادة لم يكن من حقه أن يدخل امتحان آخر السنة، ثم رأينا من باب الشفقة والتسهيل على الطالب أن تشطب على هذا الشرط وهو شرط الاخلاق لتفتح باب النجاح أمام شباب بلا أخلاق".

وأضافت " الاهرام" لم يكن هذا هو الباب الوحيد من الشفقة بل مجانية التعليم التي تفرق بين الناجح والراسب وبين الكسلان والنشيط، وجعلنا الطالب الراسب عدة سنين الحق في هذه المجانية مثله مثل الطالب المثابر الذي يكدح لينجح أليست هذه التسوية منتهى الغبن؟(٥٥).

ومن أجل التوصل الى حلول ناجحة أجرت " الأ هرام بحثاً ميدانياً على طلاب الثانوي، وسلطت الضوء على أبرز مشكلات المراهقين والمراهقات فذكر بعضهم بنسبة ٧٢% قائلين " ليتنا نعرف كيف نستذكر دروسنا" و٦٦% قالوا : " لانعرف كيف نعد أنفسنا في الاختبارات"و ٥٤% بينوا " نجد صعوبة في التعبير عن انفسنا في الكلام" و٥٠ % يجدون صعوبة في التركيز في الاستذكار والبعض الآخر أرجع اللوم على المدرسين والمناهج الدراسية فقد بين ٤٠% من الطالبات الصعوبة في كتابة المذكرات أثناء الدرس، و٢٨% قالوا إن الدراسة بعيدة جداً عن مشاكل الحيا ة اليومية و٣٢% بينوا أن الاساتذة في مدارسهم لا يقومون بتشجيعهم و٢٨% ذكروا أن الاساتذة يحابون البعض دون الاخر و٢٤ % لاحظوا أن الاساتذة لا يميلون للأشياء التي يميل اليها الطلبة و أن ٢٢% أرجعوا السبب الى ان الاساتذة في منتهى الحزم والصرامة، فيما راح البعض ونسبتهم ١٢% الى أن الاساتذة يستهزؤن بالطلبة ولا يهتمون بهم. لذا اقترحت " الأهرام" ايجاد منهاج تربوي يعالج المشكلات التي يعاني منها الطلبة ويقسم المنهج على ثلاثة اقسام: أولاً: ما يخص العوامل الذاتية المتعلقة بإعداد برنامج للإرشاد النفسي للطلاب ومراعاة التجانس في الجانب التحصيلي لتخفيف الفروق الفردية، وزيادة الخدمات التربوية الاجتماعية داخل المدرسة وثانياً: ما يخص أسلوب التدريس واعتماد الطرق الصحيحة للتدريس وثالثاً: في معاملة الطلاب وتوفير المناخ الصحي الذي يتيح فرص التفاعل الاجتماعي السليم وحرية الرأي والمناقشة ونبذ اساليب القهر والالزام مع اهمية تقديم القدوة الصالحة(٥٦).

على أية حال، أجرت جريدة" الأهرام" حواراً لها مع وزير التعليم في ٢٤ أيلول ١٩٨٤ حول أهم أسس خطط التعليم على المدى البعيد وقال الوزير:" إن مجانية التعليم التي نص عليها الدستور هي حق من حقوق المواطنين والتعليم في المرحلة الاولى حق للمجتمع، أما المراحل التعليمية التالية أي بعد سن الـ(١٥) سنة للتلميذ فلابد للمجتمع أن يستوفي احتياجاته ومن هنا يجب توجيه التلميذ الى ما يحتاجه المجتمع. وقد تكون الامكانات قاصرة هنا فيجب أن يشارك المواطن وهذا واجب كل أب في أن يسهم في تعليم ابنه لأن من واجب كل من أوتي سعة في الرزق في أن يسهم في تطوير مجتمعه لأن هذا التطوير يعود عليه بالفائدة أما في صورة تعليم ابنه ، أو في النهوض بالمجتمع الذي يعيش فيه"(٥٧).

فضلاً عن ذلك، بدأت وزارة التربية والتعليم في ٢٨ تشرين الاول بتطبيق نظام اليوم الكامل في اكثر من ٤٠ مدرسة ذات المدة الواحدة ومن المراحل المختلفة لجميع المحافظات وتم توفير مجالات الأنشطة للطلاب لممارستها اثناء اليوم الكامل، كما قامت بعض المدارس بتوفير

وجبات غذائية وبيعها للطلاب بأجور مخفضة. وقد صرح وزير التربية والتعليم أن نظام اليوم الكامل يطبق يومين في الاسبوع. وفي حالة نجاحه ستزيد التجربة الى أكثر من ذلك وتمتد الى بعض المدارس الأخرى التي تعمل مدة واحدة. وصرح الوزير ايضاً أنه طلب من مديري التعليم والمشرفين على الانشطة ضرورة متابعة المدارس التي يطبق فيها نظام اليوم الكامل وحل المشاكل التي قد تطرأ خلال الممارسة(٥٨).

من جهة أخرى، سلطت " الأ هرام" الضوء ايضاً على مدارس اللغات بعد أن لاحظت تدهور تلك المدارس ومساواتها مع المدارس الأخرى على الرغم من أن تلك المدارس كانت بمصاريف عالية جداً بالمقارنة مع أي مدرسة أخرى مجانية إلا أن اولياء التلاميذ حسبوها اقتصادياً فوجدوا أنها أرخص وأفضل، أرخص لأن تلميذ هذه المدارس لا يحتاج الى الدروس الخصوصية التي تكلف أباء التلاميذ للمدارس المجانية أضعاف ما يدفعه والد تلميذ مدرسة اللغات، ولكن تعرض تلك المدارس الى ارتفاع أجور المدرسين الممتازين وعندما حاولوا رفع الرسوم المدرسية جعل البعض يصرخ ويطالب بتدخل وزارة التربية. وبعد تدخل الوزارة وجدت تلك المدارس حيلة أخرى ألا وهي تبرعات الآباء لإنشاء مساهمة وتعمير وغير ذلك من المسميات، وهي أبواب وإن نجحت مرة فأذ ها سوف تفشل مرات والنتيجة تدحرج مستوى المدارس والدراسات من الاعتماد على المدرس المميز الى المدرس العادي وبالتالي أصبح تلاميذ هذه المدرسة مثلهم مثل تلاميذ المدارس الأخرى في حاجة الى الدروس الخصوصية(٥٩).

وفي سبيل تدعيم البنية الثقافية للطلبة طالبت " الاهرام" بإقامة مكتبة بكل مدرسة وقالت :" إذا كان هناك لأحد فضل عليه في ثقافته فهو لهذه المكتبة الخاصة بالمدرسة، فكل كتاب تقريباً قرأه، ولو أعادوا تقليب الصفحات لوجدوا علامات صغيرة بقلم الرصاص كان قد تم وضعها على عبارات أو معلومات مهمة. ومن مكتبة المدرسة تخرج الاف العلماء والاطباء والمهندسين وغيرهم. فإذا كانت المدرسة هي تعليم المنهج المدرسي والدروس المحدودة التي تتناولها الامتحانات، فإ ن المكتبة هي جامعة الثقافة المفتوحة بلا حدود ولا آفاق. وأخيراً نبهت "الاهرام" الى أن تكون مكتبة في كل مدرسة الشعار الذي يجب أن تعمل وزارات التعليم والثقافة والشباب وغيرها على نشرها(٦٠).

أما ما يخص الطلبة العائدين من الدراسة من خارج مصر فقد قررت وزارة التربية تنظيم معاملاتهم في امتحانات النقل والشهادات العامة في مواد اللغة العربية والتربية الدينية والمواد القومية وأن يعامل الطلاب الذين لم يسبق لهم دراسة اللغة العربية في المدارس الاجنبية لمدة لا

تقل عن عامين دراسيين بإعفائهم من شرط النجاح في هذه المواد في العام الاول من التحاقهم بالمدارس المصرية وتخفيض نسبة النجاح الى ٥٠% في العام الثاني ماعدا طلاب الشهادتين الاعدادية والثانوية الذين يقبلون بالصف الثالث الإ عدادي أو الثانوي فور عودتهم فلا تطبق عليهم فوائد الاعفاء بل تخفض الطلبة الشهادة الاعدادية فقط نسبة النجاح الى ٥٠%[٦١].

أما مايخص القيادة المصرية فلم تدع مناسبة إلا وأكّدت فيها حرصها على بناء التعليم بناء رصينا، وتجلى ذلك واضحاً من خلال مطالبة الرئيس حسني مبارك المعلمين المصريين بالمشاركة في الصحوة الكبرى، واعداد النشئ والشباب لكي يكون أقدر على مواجهة مشكلات الوطن العربي وقال:" أن مصر تمتلك ثروة غالية تتمثل في شبابها". كما أكد الرئيس في الكلمة التي وجهها الى المعلمين في الاحتفال بالعيد الرابع عشر لهم بأن كل مواطن يعترف بالفضل لمعلمي مصر الذين يمثلون مشاعل النهضة الحقيقية لمجتمعنا العريق[٦٢].

ومن الجدير بالذكر، أن" الأ هرام" كانت تواكب سير عملية الامتحانات عن كثب، وتوثّق كل شاردة وواردة على صفحاتها ، نذكر منها متابعتها امتحانات الدور الاول لشهادة إتمام المرحلة الاعدادية التي تمت في السادس من آيار ١٩٨٦، إذ كتبت الجريدة أن الطلبة أدوا امتحانهم بسلاسة ولم ترد أي شكوى من صعوبة امتحانات اللغة العربية . كما قام المحافظون ومديروا التربية بتفقد سير العملية الامتحانية[٦٣].

وعلى الغرار نفسه، أدى طلبة الثانوية العامة امتحاناتهم في ٢١ آيار بنوعية شعبة العلوم والآداب ، ولم ترد أي شكوى حول صعوبة طبيعية الاسئلة ، وقد ساد الارتياح والهدوء جميع الطلبة واللجان[٦٤]. ويمكن القول إن جريدة " الأهرام" تابعت امتحانات الثانوية العامة بكل تفاصيلها[٦٥].

وبدأت عملية التصحيح في ١٤ حزيران وقد صرح محمد ابو العلا الوكيل الاول للوزارة والرئيس العام لامتحانات الثانوية العامة بأنّه لن يكون هناك ما يستدعي إدخال أي تغيير على الاجابات النموذجية أو إعادة النظر في توزيع الدرجات على الاسئلة بسبب النتيجة المطمئنة التي أسفرت عنها نتائج العينات في جميع القطاعات[٦٦].

اعلنت نتائج الثانوية العامة في ١٢ تموز ١٩٨٦ ، وبلغت نسبة النجاح في العلمي ٧١% بزيادة ٧,٤% عن العام١٩٨٥، كما بلغت نسبة النجاح بالأدبي ٦٣,١ % بزيادة ايضاً بلغت٤,٣% عن العام السابق. وقد حصلت طلاب مدارس الاسكندرية على ١٠ مراكز من الاوائل بينها ٩ طالبات ٣ من الفرع الادبي و٧ من الفرع العلمي، تلتها القاهرة إذ حصل طلابها على ٩ مراكز ٤

منها للأدبي و٥ من العملي وطالب واحد من اسيوط وطالبين من الدقهيلية وطالب من الغربية ضمن العشرة الاوائل. وقد شاركت " الاهرام" فرحت الطلبة وذويهم بهذا النجاح وأجرت معهم حواراً متمنياً لهم المزيد من التقدم والابداع(٦٧).

بعد ذلك قرر مجلس المحافظين برئاسة علي لطفي رئيس الوزراء في ٧ ايلول الغاء نظام الفترات المدد في المدارس التي كان يطبق بها هذا النظام، والبدء في تصفية نظام المدتين، وأن تقام جميع المدارس الجديدة مستقبلاً على نظام الفترة الواحدة(٦٨).

وفي السياق ذاته، اصدر وزير التربية والتعليم قرار بتشكيل أول مجلس للآباء والمعلمين برئاسته،على أن يتم تشكيل مجلس للآباء والمعلمين واختصاصاتها، وحد القرار اغراض هذه المجالس وهي: العمل على رفع كفاءة العملية التربوية والتعليمية لمواكبة التغيرات التي تطرأ على المجتمع، وتشجيع الجهود الذاتية للمواطنين للإسهام في دعم التعليم، ورعاية الفئات الخاصة من الطلاب سواء أكان المعوقون منهم أم الموهوبون، وتهيئة الجو المناسب لصقل قدراتهم وإمكاناتهم في ضوء الاتجاهات التربوية(٦٩).

رحبت "الأهرام" بفكرة تنظيم العمل في مجموعات التقوية بالمدارس، والتي تتضمن اعطاء الطالب حصتين كل اسبوع للمادة الواحدة على أن يسدد شهرياً جنيهين فيما يخص الابتدائية و٣ للإعدادي و٤ للثانوي العامة، كما تقرر ألا تزيد اعداد طلاب المجموعة على ١٢ طالب لجميع المراحل، فضلاً عن ضرورة الحصول على موافقة أولياء الأمور على الاشتراك في تلك المجموعات، وإخطار المديرية أو الادارة التعليمية بذلك، وأن تنظم هذه الدروس للمجموعات الطلابية داخل المدرسة وفي غير أوقات الدرس إذ لا يقل زمن الدرس الواحد على ساعة(٧٠).

وفي ٢٠ آب ١٩٨٧ أعلن أحمد فتحي سرور وزير التعليم تحقيق انضباط كامل داخل المدارس والادارات التعليمية ابتداء من العام الدراسي ١٩٨٦-١٩٨٧ لانتظام اليوم الدراسي وضمان أكبر قدر من الجدية في سير العملية التعليمية، كما تم بحث تنفيذ مشروع مشترك مع الصين لحل مشكلة ابنية المدارس والقضاء على ظاهرة تكدس التلاميذ في الفصول نهائياً،وأكّد القيام بحملة لمحاربة مختلف صور الفساد في قطاع التعليم الخاص(٧١).

فضلا عن ذلك ، ناقش المجلس النوعي للتعليم الثانوي في٦ أيلول ١٩٨٧ آليات تطوير التعليم الثانوي والأخذ بمبدأ الاختبار بدلاً من التشعيب في الثانوية العامة، وضرورة تحقيق رغبات الطلاب الحاصلين على ٩٠ % فأكثر في الالتحاق بالكليات الراغبين بها دون اللجوء الى مكتب

التنسيق، كما بحث تيسير نظام امتحان الثانوية العامة وتبسيطه حتى يمكن إزالة ما يصاحبه من آثار على الطلاب وأولياء الامور(٧٢).

يمكن القول، إ ن التعليم الثانوي نال اهتماماً ملحوظاً، إذ أنه كان على الطالب المرور من خلاله او اجتيازه للدخول الى الجامعة، أو الالتحاق بالحياة العملية، التي من شأنها تحقيق انتاجية عالية للفرد والمجتمع في آن واحد، وقد حاولت الحكومات المتعاقبة الاهتمام بالتعليم الثانوي في مصر ومحاولة التحسين والتطوير لمواكبة لكل جديد في المجتمع، وذلك من خلال صدور القرارات الوزارية إلا إ نه بقي يعاني من الكثير من المشكلات ومن أجل الارتقاء بالتعليم الثانوي يجب الاهتمام بتحسين قدرات المدرسين وتحسين ادارة المدرسية وتطويرها وإصلاح مناهج مدارس الثانوية العامة، وتفعيل العلاقة بين المدرسة والمجتمع وذلك من خلال الاجتماعات المدرسية وتشجيع اولياء الامور على المشاركة في تمويل المدرسة من خلال المشاركة بالمجهود في بناء المدرسة كل حسب تخصصه(٧٣).

ثالثاً: التعليم الفني:

يعد التعليم الفني أساساً لجهود التنمية في أي مجتمع من المجتمعات وأهمية الدور الذي يمكن أن يقوم به هذا النوع من التعليم في وضع عجلة التنمية وتحقيق أعلى معدلاتها وهذا ما أكد ته:" الأهرام" حين ذكرت" أن الهدف من نظام التعليم الفني هو إ حداث تغيير جذري لمفهوم هذه المرحلة التي تجمع بين التعليم والعمل"(٧٤). وقد حاولت الحكومات المتعاقبة اصدار القوانين تباعاً بشأن النهوض بالتعليم الفني منها قانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٨ ، وقانون ١٦ لسنة ١٩٩٦ في شأن التعليم الفني وقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٠ ، حتى صدور قانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١، إذ تناول في بابه الثالث التعليم الفني وقد نظمت المواد (٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣ ، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧) التعليم الفني نظام السنوات الثالث(٧٥).

لاحظت " الأهرام" أن وزارة التربية والتعليم تدرس امكانية تحويل جميع المدارس الثانوية الفنية الى وحدات انتاجية لخدمة الانتاج والاستفادة من امكانياتها لإتاحة المزيد من فرص التدريس العملي امام الطلاب الى جانب مهمتها في تخريج جيل من الفنيين الذين تحتاجهم خطط التنمية وقد عززت" الأ هرام" ذلك بلغة الارقام إذ قالت":" تم قبول نحو ٢٦٠ الف و ٥٠٠ طالب وطالبة بالمدارس الفنية بنسبة تصل الى ٦٣% من جملة الحاصلين على الاعدادية مقابل ١٥٦ الف طالب وطالبة بالتعليم الثانوي العام بنسبة تصل الى ٣٧% من جملة الحاصلين على الاعدادية

خلال العام ١٩٨٣، فضلاً عن ذلك قالت " الأهرام" إن خطة الوزارة لعام ١٩٨٣ تستهدف إنشاء ٥٨٥ فصلاً بالتعليم الثانوي العام مقابل ١٧٦٨ فصلاً بالثانوي الفني منها ٦١٦ بالتعليم الصناعي و ٢٢٩ بالزراعي و٧٤٢ بالتجاري و١٨٠ بدور المعلمين والمعلمات(٧٦).

من جانب آخر طالبت "الأهرام " التوسع في المشروعات الانتاجية للمدارس الصناعية والزراعية والتي بلغت مبيعاتها في العام ١٩٨٤ ما يقارب ١٠ ملايين جنيه توزع ارباحها على الطلاب والمعملين والفنيين. ويخصص منها ٣٠% لدعم تجهيزات تلك المدارس(٧٧).

بيّنت" الأهرام" أن شروط القبول بالتعليم الفني أن لا يزيد سن المتقدم عن ١٨ عاماً ويمكن التجاوز عن ستة اشهر بالزيادة إذا وجدت أماكن خالية بعد استيعاب الاصغر سناً والمستوفين للحد الأدنى للدرجات على مستوى كل محافظة، كما يشترط أن يتجاوز الطالب الاختبار الشخصي" الفحص الطبي" المقرر للقبول في هذه المدارس(٧٨).

بعد ذلك نقلت " الاهرام" خبر إنشاء ٩٠ مدرسة ثانوية للتعليم الفني خلال الخطة التي تبدأ في العام ١٩٨٧ ، منها ٥٣ مدرسة للتعليم الصناعي تكلف الواحدة منه ٤ ملايين جنيه من النقد الحر والمحلّي، و١٨ مدرسة للتعليم الزراعي تكلف الواحدة منها مليون جنيه و٢٩ مدرسة للتعليم التجاري بتكلفة ٢٠٠ ألف جنيه للواحدة ليصبح اجمالي تكاليفها كما صدرت الخطة ٢٣٥ مليون جنيه و٨٠٠ الف جنيه. فضلاً عن استكمال المدارس التي لم تستكمل من اعوام سابقة وتخصيص ٢١ مليون جنيه لاستكمالها، و٥٢ مليون جنيه لتزويدها بالمعدات الفنية الحديثة والقوى الكهربائية اللازمة لتشغيلها(٧٩).

ظلّت " الأهرام" متابعة لكل قضايا التعليم الفني، لذا قامت بتسليط الضوء على اجتماع المجلس الاعلى للتعليم الذي بحث استراتيجية تطوير التعليم الفني لاستيعاب ٧٠% من الحاصلين على الشهادة الإعدادية وذلك في ضوء توجهات الرئيس حسني مبارك بإعداد الكوادر الفنية المدربة بمختلف مستوياتها لتنفيذ خطط التنمية الشاملة ومسايرة التقدم التكنولوجي(٨٠).

من خلال ما تقدّم تظهر أهمية التعليم الفني في مصر كونه واحداً من النظم الاجتماعية المهمة التي يقع عليها العبء في اعداد الفرد القادر على غرس القيم الوطنية والثوابت الاجتماعية في نفوس النشء الجديد ومن خلال قيام الحكومة الاهتمام بالتعليم الفني إلا أنه بقى يعاني من العديد من المشكلات، منها تدني مستوى جودة التعليم ومخرجاته وبرامجه ، وضعف مستوى مهارات الخريجين، فضلا عن العديد من المشاكل الأخرى.

رابعاً : مشكلة الأمية ومحوها:

تعد مشكلة الأمية في مصر من أهم وأخطر المشكلات التي واجهتها، باعتبارها مشكلة ذات أبعاد متعددة اقتصادية واجتماعية وسياسية، وقد سارعت مصر منذ زمن بعيد الى إصدار القوانين التي تحد من خطورة مشكلة الامية، وكانت البداية الرسمية لهذه التشريعات عام ١٩٤٤، إذ شهد صدور القانون(١١٠) والذي يعد أول تشريع رسمي يكافح الامية، ثم توالت بعده العديد من القوانين والقرارات الهادفة الى القضاء على الامية.

ومن هذا المنطلق، لقيت مشكلة الأ مية اهتماماً كبيراً من لدن جريدة "الاهرام" التي ذكرت أن اللجنة الوزارية للخدمات وافقت في اجتماعها في ٢ شباط ١٩٨٢ برئاسة السيد نبوي نائب رئيس الوزراء للخدمات على مشروع القانون الخاص بتعليم الكبار ومحو الامية ، وعده مسؤولية قومية وسياسية ا لهدف منها تعليم المواطنين الأميين ورفع مستواهم ثقافياً واجتماعياً ومهنياً وعلى الوزارات ووحدات الحكم المحلي والهيئات العامة الالتزام بتنفيذه(٨١).

ذكرت " الأ هرام" في مناسبة أخرى حتى يمكن القضاء على ظاهرة تسرب التلاميذ من المدرسة والارتداد عن التعليم والعودة الى الامية ، قامت هيئة المعونة الامريكية بالاشتراك مع خبراء وزارة التربية والتعليم بتجربة جديدة ألا وهي اختيار مواقع رئيسة بالمناطق التي تزداد بها ظاهرة هروب الاطفال وتسربهم لدينا الامية، وانشاء مدارس بلا اسوار تمثل مراكز جذب واغراء للطفل ومراكز لتوعيته وربطه باحتياجات بيئية. وأضافت" الأهرام" أن الجديد في التجربة أنها لم تبحث عن المدن ذات الاضواء وإنما بحثت عن القرى والكفور التي يرفض أهلها تعليم بناتهم بـ سبب المفاهيم التي تسيطر عليهم بأن الفتاة خلقت للتزويج. وأخيراً بينت " الأهرام" أن الهدف الأساس من التجربة بالمشروع الذي رصدت له المعونة الامريكية ١٠٥ مليون دولار شاملة الاجهزة والمباني والمدارس ، هو رفع نسبة استيعاب الاطفال في سن التعليم الالزامي الى المتوسط العام في مصر وهو ٨٣ % وهو المتوسط الذي كان سائداً قبل عام ١٩٨٠(٨٢).

أعدّ المجلس الاعلى لتعليم الكبار ومحو الامية خطة عشرية للقضاء على الامية، وذلك من خلال الاستمرار في علاج مشكلات التسرب من المدارس الابتدائية ، واعتبار سن البداية للحملة القومية لمحو الامية هو ١٥ سنة والحد الاقصى ٣٥ عاماً في سبيل الإلزام ومافوق ذلك على سبيل الاختيار، مع الأخذ بنظام الحوافز الايجابية لتشجيع الدارسين على الاستمرار. فضلاً عن ذلك اجتمع المجلس الاعلى لتعليم الكبار لمناقشة تقرير المشكلة إذ أشاد وزير التربية والتعليم بتجربة محو الامية بين الجنود، والجهود الناجحة التي بذلت لمحو الامية افراد الشرطة، والنماذج

التي بذلت على مستوى الدولة وأدت الى الانخفاض التدريجي في نسبة محو الأمية على مدار ٧٠ عاماً ، إذ أ شارت أبحاث الجهاز المركزي للإحصاء الى بعض التحسن في خفض نسبة الأمية في عام ١٩٨٤ من ٥٢% الى ٤٨,٨%(٨٣).

وفي الجلسة التي عقدها مجلس الشورى في ٢٧ ايار ١٩٨٥ برئاسة صبحي عبد الكريم ، أعلن فيها وزير التخطيط كمال الجنزوري أن الدولة تسعى لسد منابع الأمية ليصل الإلزام الى ٩٢,٥% ،واستهدفت خطة العام المالي ١٩٨٦ رفع اعتمادات التعليم من ١٧٠٠ مليون الى ٢٠٠٠ مليون لهذا الغرض. وقال وزير التخطيط :" سيتم مسح شامل لمشاكل مصر التي استحدثت في السنوات الماضية، كما سيتم متابعة مستمرة للخطة الخمسية الحالية والسلبيات التي نتجت عنها وذلك قبل البدء في وضع الخطة الخمسية المقبلة والتي تطرح على الاحزاب والنقابات لتكون صدى حقيقياً لمتطلبات الجماهير(٨٤).

إ ضافة لما ورد فقد كتبت "الاهرام" مقالاً حمل عنوان " خطة قومية وحملة شاملة" أكّدت فيه بإنّ ه ليس هناك قضية كثر فيها القول وقل فيها العمل، مثل قضية الامية في مصر، حتى ذهب البعض الى القول أن الحل الامثل هو ان تترك المشكلة لتحل نفسها بنفسها، أو يحلها الزمان على أمل أن تحقق استيعاب جميع الاطفال الذين يبلغون سن الالزام في مدارس التعليم الاساسي وهو أمر وارد في الخطة الخمسية وتجويد العملية التعليمية، بما يقضي على التسريب والارتداد وهو امر تبذل فيه وزارة التربية جهداً كفيلاً بسد منابع الأ مية والحيلولة دون تراكم رصيدها عاما بعد عام. ولكن الجهود التي تبذلها الهيئات والمؤسسات في مكافحة الامية مهما تكن جديتها إنما هي قطرة في محيط خضم، إذ إن هناك مليونين من الاطفال الاميين في سن التعليم الاساسي ممن فاتهم قطار التعليم أو تسربوا من جديد، وأن هناك عشرة ملايين من الكبار بين سن ١٥-٤٥ وهي سن العمل والانتاج، وكان الجواب عند المجلس الاعلى لمحو الأمية وتعليم الكبار، فلقد تجمعت لديه آراء اثنتين وعشرين هيئة ونقابة وحزباً سياسياً ممثلة في عضويته تجمع كلها أن المخرج هو تبني خطة قومية شاملة للقضاء على الامية في إطار زمني محدد، وتنسق بين الجهود التي تبذل في المواقع المختلفة وتحدد كل دورة ويبدأ تنفيذها بحملة قومية تتبنى شعاراً وطنياً للعمل والانتاج في ضوء التعلم والدربة، اما السقف الزمني الذي اقترح للخطة هو ١٢ عاماً منها للأعداد وعشرة للتنفيذ وعام لتصفية الجيوب المختلفة، واشتملت الخطة على تفاصيل يتعلق بمفهوم الامية الذي تتبناه، والمستوى التعليمي الذي يبلغه الدارس . وتوزيع الاميين في جميع المحافظات على سنوات الخطة (٨٥).

وفي اليوم العالمي لمحو الأمية ، سارعت " الأهرام" التي نشر مقالها في ٨ ايلول ١٩٨٥، الذي سلط الضوء على الأمية المنتشرة في ريف مصر. والمناطق الاهلة وبين النساء أكثر من الرجال وقد اشتملت على فئتين عمريتين: الأولى بين ٨-١٥ سنة ، والثانية ١٥-٥٠ سنة، والهدف من محو الأمية هي توصيل الأميين الى مستوى الصف الرابع الابتدائي، وتعد الساعات المطلوبة والمتفق عليها عالمياً لمحو الأمية ما يقارب ١٢٠٠ ساعة للفئة الاولى (الصغار)، و٦٠٠ ساعة للفئة الثانية(الكبار) . وبينت " الأهرام" أن قضية محو الأمية تحتاج الى قرار سياسي بحملة قومية واعتبار الامية مهمة قتالية والاستعداد قبل إصدار إشارة البدء من القيادة السياسية والتعبئة العامة للقوى البشرية وتوزيع الادوار على الافراد والجماعات والهيئات ويحدد برنامج زمني معلن ليكن١٠-١٥ سنة للقضاء على وصمة الامية نهائياً. وطالبت " الأهرام" بوضع ضوابط ومعايير تشجع محو الامية فلا يعطي جواز سفر للفرد أو بطاقة التموين إلا إذا محيت الأمية ، وتزداد مدة تجنيده إذا كان أمياً ويأخذ علاوة دورية إذا محيت أميته. وفي النهاية أكدت" الأهرام" أن محو الأمية قضية مصيرية، وقضية مواجهة حضارية شرسة وشاملة الهدف منها حل مشكلة ٥٢% من سكان مصر لجعلهم مواكبين مع العالم المعاصر [٨٦].

على أية حال، وافقت هيئة المعونة الامريكية على منح ٣ ملايين دولار لدعم برامج التعليم ومحو الأمية [٨٧] . ومن جانب آخر تلقّى الرئيس حسني مبارك تقرير متابعة توصيات المجلس القومي للتعليم، الذي تم تنفيذه حتى نهاية ١٩٨٦ ، والتي شملت اصلاحات التعليم في مصر وبيان التوصيات التي لم تأخذ بعد سبيلها للتنفيذ والتي من بينها مشروع الخطة القومية ومحو الامية ومد العام الدراسي ٤٠ اسبوعاً لإتاحة أكبر وقت للطالب للتحصيل الدراسي [٨٨].

أوصت ندوة الاتجاهات التجريبية الحديثة في مجال محو الامية وتعليم الكبار، بإنشاء وزارة مؤقتة لتعليم الكبار ومحو الأ مية لتكون لها اختصاصات محددة ،وتقوم بوضع خطة قومية شاملة للقضاء على الأمية، مع دعم دور المحليات للقضاء على الأمية، وربط مناهج محو الأمية بالبيئة [٨٩].

يمكن القول، أن الخطوة الأولى للحد من الأمية والقضاء عليها تكمن في تجفيف منابعها والروافد التي ترفدها، إذ تشكل ظاهرة التسرب الدراسي وما يقف خلفها من أسباب لابد من علاجها المنبع الأكثر لتدفق معدلات الامية، فزيادة أعداد المتسربين من الصفوف الاولى من التعليم يعني أن هناك مئات الالاف من الاطفال ينضمون سنوياً الى صفوف الأ مية وهؤلاء الذين لا يلتحقون بالتعليم وأولئك المتسربين من المدارس الذين سيصبحون أميين يشكو منهم مجتمع الغد.

الخاتمة:

مما لاشك فيه أن أهمية التعليم لا يمكن تجاهلها من قبل أي دولة. لاسيما أنه اصبح ضرورة قصوى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لأنه يساعد على نمو الافراد اجتماعياً وبالتالي يزيد من فرص الحراك الاجتماعي بين أفراد المجتمع وطبقاته، ويساعد المجتمع على استغلال موارد الثروة المتاحة في البلاد أو خفض معدل النمو السكاني لما له من علاقة وثيقة بين الامية والمشكلة السكانية.

على أية حال، إن التعليم في مصر بكافة مراحله عانى الكثير من المشكلات والتي هي من أهمها كثافة التلاميذ في الفصول،مع قلة أعداد المدرسين وتعدد المدد الدراسية مما يقلل من إمكانية الاعتماد على الاساليب التعليمية والتربوية الحديثة بسبب كم الطلاب ،والاعتماد على طرق التدريس التقليدية، وغياب التنمية المهنية وإنعدام الربط بين البرامج التدريسية والاحتياجات التنموية ، وضعف المقابل المادي الذي يتقاضاه المعلمون، وارتفاع نسبة العاملين بالجهاز الاداري ، بالاضافة الى نظام الفترات في المدارس كان له الاثر السلبي في تطور العملية التربوية ، ناهيك عن وجود مدارس ذات الابنية القديمة شبه المتهدمة ، وظهور المدارس الخاصة التي جعلت اولياء الامور يفضلون انتماء ابنائهم لها تخلصاً من ظاهرة الدروس الخصوصية ،تلك الظاهرة التي اصبحت تشكل عبء على الاسر المصرية .

الهوامش:

(١) محمد حسني مبارك: ولد في المنوفية عام ١٩٢٨، وتخرج في الكلية الحربية عام ١٩٤٩ ، عمل طياراً في القوت الجوية المصرية، تم تعيينه من قبل الرئيس جمال عبد الناصر رئيساً لاركان حرب القوات الجوية خلال(١٩٦٩-١٩٧٢)، كما أصبح قائداً عاماً للقوات الجوية، ثم عينه الرئيس السادات نائباً له في عام ١٩٧٥ . أصبح رئيساً لمصر خلفاً للسادات بعد اغتيال الأخير في ١٥ اكتوبر ١٩٨١. للتفصيل ينظر: توحيد مجدي، مبارك الطريق الى عرش مصر، دار اخبار اليوم، القاهرة، د.ت.

(2)*Andrea B. Ruch, International Development in practice (The Egypt case) Used support for primary Education 1979-1990, United State, 2021 , pp.62-65 .*

(٣) للأطلاع على مواد القانون ينظر: محمد جمال الدين نوير، شكري عباس حلمي، التعليم الاساسي في جمهورية مصر العربية، دراسة حالة، مركز التنمية البشرية والمعلومات، الجيزة، ١٨٧، ص٦٩-٧٧.

(٤) فؤاد بسيوني متولي، مجمل تاريخ التعليم، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٩، ص١٧٨-١٨٠؛ محمد جمال الدين نوير وشكري عباس حلمي، المصدر السابق، ص٧٢.

(٥) فؤاد بسيوني متولي، المصدر السابق، ص١٧٩.

(٦) " الاهرام"(جريدة)، العدد ٣٤٦٧٣، ١٧ تشرين الثاني ١٩٨١.

(٧) "الاهرام"، العدد ٣٤٦٧٥، ١٩ تشرين الثاني ١٩٨١.

(٨) "الاهرام"، العدد ٣٤٦٨٥، ٢٩ تشرين الثاني ١٩٨١.

(٩) "الاهرام"، العدد ٣٤٧٢٨، ١١ كانون الثاني ١٩٨٢.

(١٠) "الاهرام"، العدد ٣٤٧٢٨ ، ٢٢ نيسان ١٩٨٢.

(١١) "الاهرام"، العدد ٣٤٨٦٥ ، ٢٨ آيار ١٩٨٢.

(١٢) "الاهرام"، العدد ٣٤٨٩٦ ، ٢٨ حزيران ١٩٨٢.

(١٣) "الاهرام"، العدد ٣٤٩٢٠، ٢٢ تموز ١٩٨٢.

(١٤) "الاهرام"، العدد ٣٤٩٥٤ ، ٢٥ آب ١٩٨٢.

(١٥)"الاهرام"، العدد ٣٤٩٧٨ ، ١٨ ايلول ١٩٨٢.

(١٦) "الاهرام"، العدد ٣٥٠٠٢ ، ١٢ تشرين الاول ١٩٨٢.

(١٧)"الاهرام"، العدد ٣٥٠٦٢ ، ١١ تشرين الاول ١٩٨٢.

(١٨)"الاهرام"، العدد ٣٥٠٧٦، ١٥ كانون الاول ١٩٨٢.

(١٩) "الاهرام"، العدد ٣٥٣٨٢ ، ٢٧ تشرين الاول ١٩٨٣

(٢٠)"الاهرام"، العدد ٣٥٧٨٩، ٧ كانون الثاني ١٩٨٤.

(٢١) "الاهرام"، العدد ٣٥٥١١، ٤ آذار ١٩٨٤.

(٢٢)"الاهرام"، العدد ٣٥٥٣٨ ، ٣١ آذار ١٩٨٤.

(٢٣)"الاهرام"، العدد ٣٥٥٦٨ ، ٣٠ نيسان ١٩٨٤.

(٢٤)"الاهرام"، العدد ٣٥٦٧٠، ١٠ آب١٩٨٤.

(٢٥)"الاهرام"، العدد٣٥٧٥٠ ، ٢٩ تشرين الاول ١٩٨٤.

(٢٦)"الاهرام"، العدد ٣٥٧٥٨ ، ٣٠ آذار ١٩٨٥.

(٢٧)"الاهرام"، العدد ٣٥٩٠٣ ، ٢١ كانون الثاني ١٩٨٥.

(٢٨)"الاهرام"، العدد ٣٥٨٦٧ ، ٢٣ شباط ١٩٨٥

(٢٩)"الاهرام"، العدد ٣٥٨٧٥، ٣٠آذار ١٩٨٥.

(٣٠)"الاهرام"، العدد ٣٥٠٩٣، ٣ نيسان ١٩٨٥.

(٣١)"الاهرام"، العدد ٣٩٠٩٤ ، ٤ نيسان ١٩٨٥

(٣٢)"الاهرام"، العدد٣٦١٠٠ ، ١٠ نيسان ١٩٨٥.

(٣٣)"الاهرام"، العدد ٣٦١١٦، ٢٦ تشرين الاول ١٩٨٥.

(٣٤)"الاهرام"، العدد ٣٦٢٢٢ ، ٩ شباط ١٩٨٦ .

(٣٥)"الاهرام"، العدد ٣٦٢٨١، ٩ نيسان ١٩٨٦ .

(٣٦)"الاهرام"، العدد ٣٦٢٧٢، ٩ تموز ١٩٨٦ .

(٣٧)"الاهرام"، العدد ٣٦٤٥٦، ١ تشرين الاول ١٩٨٦.

(٣٨)"الاهرام"، العدد ٣٦٥٠٤ ، ١٨ تشرين الثاني ١٩٨٦ .

(٣٩)"الاهرام"، العدد ٣٦٦٥٧ ، ٢٠نيسان ١٩٨٧

(٤٠)"الاهرام"، العدد ٣٦٥٦٤، ١٧ حزيران ١٩٨٧ .

(٤١)"الاهرام"، العدد ٣٦٧٣٢، ٤ تموز ١٩٨٧

(٤٢) "الاهرام"، العدد ٣٦٧٦٦، ٧ آب ١٩٨٧

(٤٣)"الاهرام"، العدد ٣٦٧٧٩ ، ٢٠ آب ١٩٨٧

(٤٤) يوسف صلاح، الدين خطب وآخرون، الديمقراطية والتعليم في مصر، مطبوعات التربية المعاصرة، القاهرة، ١٩٨٦، ص١٣٥-١٣٧.

(٤٥) محمد جمال الدين نوير، المصدر السابق ، ص٧٨.

(٤٦) فؤاد بسيوني متولي، مجمل تاريخ التعليم، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٩، ص٢٥٣.

(٤٧) "الاهرام"، العدد ٣٥٣٧٢، ١٧ تشرين الاول ١٩٨٣ .

(٤٨) "الاهرام"، العدد ٣٤٧٢٨، ١١ كانون الثاني ١٩٨٢.

(٤٩) "الاهرام"، العدد ٣٤٩٢٨، ٢٠تموز ١٩٨٢ .

(٥٠) "الاهرام"، العدد ٣٤٧٥٧، ٩ شباط ١٩٨٢ .

(٥١) "الاهرام"، العدد٣٥٠٢١ ، ٣١ تشرين الاول ١٩٨٢ .

(٥٢) "الاهرام"، العدد ٣٥٣٨٠ ، ٢٥ تشرين الاول،١٩٨٣ .

(٥٣) "الاهرام"، العدد ٣٥٤٢٣، ٧ كانون الاول ١٩٨٣ .

(٥٤) "الاهرام"، العدد ٣٥٤٤٠ ، ٢٤ كانون الاول ١٩٨٣.

(٥٥) "الاهرام"، العدد ٣٥٤٤٣ ،٢٧ كانون الاول ١٩٨٣.

(٥٦) "الاهرام"، العدد٣٥٥٣٧ ،٣٠ آذار ١٩٨٤.

(٥٧)"الاهرام"، العدد ٣٥٧١٧ ، ٨ حزيران ١٩٨٤.

(٥٨)"الاهرام"، العدد ٣٥٧١٧، ٢٤ ايلول ١٩٨٤.

(٥٩)"الاهرام"، العدد ٣٥٧٥٠ ،٢٩ تشرين الاول١٩٨٤.

(٦٠)"الاهرام"، العدد ٣٥٩٨٨، ٢١ كانون الثاني ١٩٨٥.

(٦١)"الاهرام"، العدد ٣٦٣٠٦، ٩ تموز١٩٨٥.

(٦٢)"الاهرام"، العدد ٣٦١٢٠، ٣٠ تشرين الاول ١٩٨٥.

(٦٣) " الاهرام" ، العدد ٢٦٢٤٣ ،٢٠ آذار ١٩٨٦.

(٦٤)" الاهرام" ، العدد٣٦٢٨٣. ١١ نيسان ١٩٨٦.

(٦٥)" الاهرام" ، العدد ٣٦٣٠٩، ٧ آيار ١٩٨٦.

(٦٦)" الاهرام" ، العدد٣٦٣٢٤، ٢٢آيار ١٩٨٦.

(٦٧) للمزيد من التفاصيل ينظر الاعداد ٣٦٣٢٧ ، ٣٦٣٢٨، في ٢٥ آيار، ٢٦ آيار ١٩٨٦.

(٦٨)" الاهرام" ، العدد٣٦٣٤٩، ١٥ حزيران ١٩٨٦.

(٦٩) " الاهرام" ، العدد٣٦٣٧٥، ١٢ تموز ١٩٨٦

(٧٠) " الاهرام" ، العدد٣٦٤٤٢، ١٧أيلول ١٩٨٦.

(٧١) " الاهرام" ، العدد ٣٦٧٤٥، ١٧ تموز ١٩٨٧.

(٧٢) " الاهرام" ، العدد ٣٦٧٧٩، ٢٠آب ١٩٨٧.

(٧٣) " الاهرام" ، العدد٣٦٧٩٧، ٧ أيلول ١٩٨٧.

(٧٤) " الاهرام" ، العدد٣٤٧١٨، ١ كانون الثاني١٩٨٢.

(٧٥) محمد محمد سكران، ورقة عمل حول تطوير التعليم الفني مدخل للقضاء على الطبقية وتحقيق العدالة الاجتماعية، رابطة التربية الحديثة،(مجلة)، العدد١٨، ص١١-٢٤. فؤاد بسيوني متولي، المصدر السابق، ص٣٤١.

(٧٦)" الاهرام"، العدد ٣٥٣٧٤، ١٩ تشرين الاول ١٩٨٣

(٧٧)" الاهرام" ، العدد ٣٥٥٧٤ ، ٦ ايار ١٩٨٤.

(٧٨)" الاهرام" ، العدد٣٦١٩١، ٩حزيران ١٩٨٦.

(٧٩)" الاهرام" ، العدد ٣٦٤٩٤، ٨ تشرين الثاني ١٩٨٦.

(٨٠)" الاهرام" ، العدد ٣٦٦٧٦ ، ٩ايار ١٩٨٧ .

(٨١)." الاهرام"،العدد٣٤٧٥٠، ٢شباط ١٩٨٢.

(٨٢)." الاهرام"، العدد ٣٥٧٩٧، ١٥كانون الاول ١٩٨٤.

(٨٣)." الاهرام" ،العدد٣٥٨٩٧، ٢٥اذار ١٩٨٥.

(٨٤)." الاهرام"،العدد ٣٥٩٦١، ٢٨ايار ١٩٨٥.

(٨٥)." الاهرام"، العدد ٣٦٠٦٧، ٧ ايلول ١٩٨٥.

(٨٦)." الاهرام"،العدد ٣٦٠٦٨، ٨ ايلول ١٩٨٥.

(٨٧)." الاهرام"، العدد ٣٦٣٩٩، ٥اب ١٩٨٦.

(٨٨)." الاهرام"،العدد ٣٦٧٠٥، ٧ كانون الثاني ١٩٨٧.

(٨٩)." الاهرام"،العدد ٣٦٨٢٢، ٢ تشرين الاول ١٩٨٧.

المصادر:

اولاً: الكتب العربية:

١- توحيد مجدي، مبارك الطريق الى عرش مصر، دار اخبار اليوم، القاهرة.د.ت.

٢- فؤاد بسيوني متولي، مجمل تاريخ التعليم، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٩.

٣- محمد جمال الدين نوير، شكري عباس حلمي، التعليم الاساسي في جمهورية مصر العربية، دراسة حالة، مركز التنمية البشرية والمعلومات، الجيزة، ١٩٨٧.

٤- يوسف صلاح، الدين خطب وآخرون، الديمقراطية والتعليم في مصر، مطبوعات التربية المعاصرة، القاهرة، ١٩٨٦.

ثانيا: الكتب الاجنبية:

Andrea B. Ruch, International Development in practice (The Egypt case) Used support for primary Education 1979-1990, United State, 2021.

ثالثا:الصحف:

١-الاهرام ١٩٨١ ،١٩٨٢، ١٩٨٣، ،١٩٨٤,١٩٨٥,١٩٨٦ ١٩٨٧

رابعا :البحوث المنشورة:

محمد محمد سكران، ورقة عمل حول تطوير التعليم الفني مدخل للقضاء على الطبقية وتحقيق العدالة الاجتماعية، رابطة التربية الحديثة،(مجلة)، العدد١٨.